مجلة الحكمة للدراسات والأبحاث المجلد 04 العدد 04 (18) 2024/07/15
ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

النموذج الأوروبي في مكافحة الفساد في عقود العمل الرياضية وتحويل اللاعبين بين قرار بوسمان l'arrêt Bosman واللعب المالي النظيف Fairplay Financier de l'UEFA

حيرش نور الدين [1] *
[1] كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة معسكر
hairechnou@univ-mascara.dz
وزقير محمد [2]
[2] كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة معسكر
mohamed.ouzguir@univ-mascara.dz

تاريخ الارسال : 2024/05/29 تاريخ القبول: 2024/06/30

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى بيان و توضيح إلى أي مدى يعتبر النموذج الأوروبي في مكافحة الفساد في المجال الرياضي هو الأمثل مقارنة مع باقي الإتحادات القارية الأخرى، خاصة و أن قرار بوسمان يعتبر بمثابة قنبلة فجرت السوق الرياضية، لاسيما فيما يخص ارتفاع مبالغ تحويلات اللاعبين، وعدد الصفقات المبرمة في السنة الواحدة، خاصة الاعتراف الصادر من قبل المحكمة الأوربية بحرية التنقل اللاعبين بإعتبارهم عمالا في الفضاء الأوربي، و كما أنه مع اقتراب نهاية كل موسم، وحلول موعد تقديم الأندية الرياضية الأوربية لحساباتها، يشعر مسؤولو معظمها بالقلق ، إن لم نقل الرعب من مقصلة نظام اللعب المالي النظيف.

و بالتالي فإن هذا النظام يعتبر جد فعال و قد أثبت فعاليته منذ تطبيقه سنة 2010 إلى الآن، وخصوصا ما أثير حول تعاقدات فريق PSG الفرنسي مع استقدام اللاعب البرازيلي نايمار و بوقبا ، وحول دخول المال الفاسد في الصفقة.

الكلمات المفتاحية: لاعب ، تنظيم ، كرة قدم ، عقد ، نادي رياضي.

* **المؤلف المرسل:** حيرش نور الدين، **الايميل:** hairechnou@univ-mascara.dz

مقدمة:

من مبادئ الرياضة والتي جاء بها أب الألعاب الأولمبية الحديثة البارون بيار دي كوبرتان ما يحافظ على الإحتمالية وعدم معرفة النتائج اليقينية بصورة مسبقة، وهو ما يعرف ب frederic alia sportif) (marmayou, & poracchia, 2006,، وهو ما يضفي على الرياضة تلك الميزة الفريدة، وهذا ما دفع بالعديد من الإتحاديات إلى تبني تسقيف أجور اللاعبين(jean – remi , 2012) ،لكي لا تستحوذ مجموعة من الأندية الغنية على أفضل اللاعبين ، وتقضي على متعة الإحتمالية ، و كذا على المنافسة بين الأندية من أجل الظفر بخدمات اللاعبين المتميزين، و لكي تتساوى حظوظ جميع الأندية في ذلك، وجب منعها من إدخال المال الفاسد في المجال الرياضي حتى يبقى نظيف، و جميع المعاملات فيه واضحة و نزيهة ، و هذا للمحافظة على تواجد جميع النوادي على الساحة الرياضية ، و بقاء فرصها في الحصول على لاعبين مميزين ، و هو ما سنتعرض إليه في بحثنا هذا من خلال طرح التساؤل التالي هل أخذ النموذج الأوروبي في المجال الرياضي حيزه المناسب بعد صدور قرار بوسمان و إعتماد معايير اللعب النظيف؟ و هل أثر ذلك على المعاملات الرياضية الأوروبية و العالمية ؟ .

وللإجابة على هذا التساؤل قسمنا بحثنا هذا إلى محورين ، تناولنا في الأول الأثر المحرك لقرار بوسمان ، و في المحور الثاني تطرقنا إلى دخول نظام اللعب المالي النظيف على خط محاربة الفساد الرياضي .

المحور الأول : الأثر المحرك لقرار بوسمان l'arrêt Bosman

لقد أصدرت محكمة العدل الأوروبية بتاريخ 15 ديسمبر 1995 قرار قضائي، غير نهائيا وجه كرة القدم الأوروبية والعالمية الذي كان سائدا قبله ، وبقى أثره إلى اليوم هذا ،كما سيكون له لا محالة عظيم الأثر لسنوات أخرى طويلة(european , 1995) .

ففي عام 1990 أراد لاعب كرة القدم Jean-Marc Bosman لاعب نادي FC Liège البلجيكي أن يمضي عقدا احترافيا جديدا مع نادي USLD الفرنسي ، للتذكير اللاعب كان عقده مع ناديه البلجيكي قد وصل إلى نهاية مدته، لكن النادي البلجيكي رفض تسريح اللاعب قبل أن يتلقى منحة التحويل indemnité de Transfer من قبل النادي الفرنسي، وللتذكير قبل صدور

قرار بوسمان كان كل نادي يريد التعاقد مع أي لاعب يجب عليه أن يدفع منحة تعويض للنادي الأصلي حتى وان كان العقد بين هذا اللاعب والنادي القديم قد وصل إلى نهايته .

المشكلة بدأت عندما رفض النادي الفرنسي دفع منحة التحويل إلى النادي البلجيكي بحجة أن اللاعب حر من كل التزام بنهاية عقده، فهذا الأمر أثر على اللاعب بوسمان الذي أصبح في وضعية بطالة، فلا ناديه الأول جدد له العقد ، ولا النادي الجديد استطاع أن يتعاقد معه.

ما دفع باللاعب بوسمان إلى رفع دعوى قضائية ضد ناديه الأصلي، وبعدما وصل الأمر إلى محكمة العدل الأوروبية أصدر هذا القرار الشهير والذي جاء في فحواه ما يلي:

" بعد نهاية العقد الاحترافي للاعب يصبح حرا من أي التزام، ويستطيع التعاقد مع نادي أخر دون أن يكون هذا النادي ملزم اتجاه النادي القديم بدفع أية منحة ."

لكن ما أعطى لهذا القرار بريقه أكثر هو ما جاء به ليعزز حرية انتقال اللاعبين في الفضاء الأوروبي باعتبارهم عمال لهم مطلق الحرية في التنقل (traité la libre circulation des travailleurs instituant la communauté economique européenne, 1962)، فقبل هذا القرار كانت النوادي الأوروبية ليس لها الحق في ضم إلا 03 لاعبين من جنسية مختلفة عن جنسية النادي، لكن المحكمة رأت أن هذا الأمر مناف لميثاق الاتحاد، ويضرب في الصميم حرية الحركة للعمال المكفولة بموجب معاهدة الاتحاد الأوروبي ، وهذا التقييد كان له عدة أثار يمكن ملاحظتها في نهائيات رابطة الأبطال وتشكيلة اللاعبين المشاركين سنة 1994:

فالنهائي نشطه نادي برشلونة الاسباني ونادي أي سي ميلان الإيطالي، حيث أن تشكيلة اللاعبين في نادي برشلونة لم تضم إلا 03 لاعبين من جنسية غير اسبانية من قائمة 23 لاعب المعنيين بالمقابلة، و هم ، اللاعب كومان ، و اللاعب ستويشكوف، و اللاعب روماريو .و هو نفس الأمر بالنسبة لنادي أي سي ميلان الذي لم تضم قائمة لاعبيه 23 إلا 03 لاعبين غير ايطاليين وهم اللاعب ديساي، و اللاعب قوبان، و اللاعب ساليفتش.

بينما في نهائي رابطة الأبطال الاوروبية لسنة 2018 بين نادي ريال مدريد الاسباني و نادي ليفربول الإنجليزي نجد أن قائمة اللاعبين ال 23 قد ضمت أكثر من 3 لاعبين من غير جنسية النادي ، و هو ما يلاحظ فيمايلي:

فنادي ريال مدريد من بين 23 لاعب يوجد 16 لاعب ليسوا إسبان، أما نادي ليفربول من بين 23 لاعب يوجد 17 لاعب ليسوا إنجليز.

أولا : أثار قرار بوسمان

لقد كان لقرار بوسمان أثر مباشر على الرياضة الاوروبية خاصة، والرياضة العالمية عامة، كما كان له الأثر المحرك للكثير من القرارات الأخرى ، و من الآثار الناتجة عنه نذكر :

أ_ توسع سوق التحويلات:

لقد حدثت ثورة كبيرة في مبالغ التحويلات، وفي عددها، و انطلق سباق محموم من قبل الأندية لتعزيز تشكيلتها، وكذا تضاعف مبالغ التحويل بسبب فتح السوق، وقوة الطلب على المواهب، و بالتالي سجل سوق التحويلات الأرقام القياسية في بعض الصفقات، والتي كانت تعتبر مدهشة آنذاك مثل صفقة تحويل اللاعب لويس فيقو من نادي برشلونة الإسباني إلى ريال مدريد الإسباني في صفقة بلغت 60 مليون أورو سنة 2000 ، وهذا الرقم القياسي لم يعمر إلا سنة واحدة، وحطمته صفقة الريال دائما مع اللاعب زين الدين زيدان القادم من فريق جوفنتيس الإيطالي بمبلغ 75 مليون أورو ، وهذه المبالغ تعتبر متواضعة مع ما هو موجود حاليا في سوق تحويلات اللاعبين أين بلغت الصفقات حد 100 مليون أورو في صفقة واحدة ، ما فتح الباب واسعا للفساد المالي في هذا المجال.

ب – واقع عدم المساواة بين الأندية :

حيث نجد نادي ثري مثل نادي ريال مدريد بدأ يزيح من المشهد نوادي مثل بورتو و أولمبيك مارسيليا و أجاكس أمستردام، والتي كانت إلى وقت قريب تحتل المشهد الكروي الأوروبي، والتي بسبب مواردها المحدودة أصبحت تشهد نزيفا حادا للاعبيها إلى نوادي تدفع أكثر، و هذا ما أدى إلى سيطرت نوادي معدودة على البطولات الأوروبية ، وأدى كذلك إلى دخول المال الفاسد والمشبوه بقوة في الصفقات، و منها تتم عمليات كبيرة لغسيل الأموال بطرق قانونية

ثانيا – تحسن نوعية التكوين :

بإعتباره مصدر الدخل الأساسي للنوادي الفقيرة أو التي مواردها المالية قليلة، وهو ما يعرف بنظام التضامن ومنحة التكوين Indemnités de formation et mécanisme de solidarité (article 20.21)، إتجهت هذه النوادي إلى التكوين، وأصبحت تستثمر في المواهب، والتي بسبب قيمتها المضافة أصبح المشهد الكروي منقسم بين نوادي مكونة SELLER CLUBS ، وهي نوادي تكون اللاعبين وتبيعهم مثل أف سي بورتو البرتغالي، و أجاكس أمستردام الهولندي، و أولمبيك و ليون الفرنسيين ، ونوادي تشتري اللاعبين الجاهزين BULLER CLUBS لأن لها موارد مالية كبيرة مثل مانشيستر سيتي و تشيلسي الإنجليزيين وباريس سان جيرمان الفرنسي وريال مدريد الإسباني وبايرن ميونيخ الألماني. وهذا ما أدى إلى نوع جديد من تجارة الرقيق ونزيف حاد للمواهب الشابة من دول فقيرة إلى القارة العجوز .

المحور الثاني : دخول نظام اللعب المالي النظيف على خط محاربة الفساد الرياضي:

بعد المبالغ الطائلة التي تم إنفاقها من قبل كل PSG (باريس سان جيرمان الفرنسي) و MAN SITY (مانشيستر سيتي الإنجليزي) ، وهي الأكثر إنفاقا أوروبيا، و منذ سنة 2010 قام الإتحاد الأوروبي لكرة القدم UEFA وفي إطار اللعب المالي النظيف Fair-Play Financier وذلك للحيلولة دون وقوع الأندية تحت طائلة الديون المتراكمة كما هو الحال في إسبانيا منذ مدة ليست بالقصيرة.

في هذا الإطار كان لتعاقد نادي باريس سان جيرمان الفرنسي PSG مع كل من نيمار وإمبابي بمبلغ 222 مليون أورو للأول و 180مليون أورو للثاني، أو ما يعرف بصفقة القرن ، وكذلك للتعاقدات التي قام بها فريق مانشيستر سيتي الإنجليزي أبعاد إعلامية خطيرة بعد الشكاوى المقدمة من قبل فريق برشلونة الإسباني، وبعض أعرق الأندية الأوروبية ضد الناديين كان لها دور كبير في عودة الحديث عن ما يعرف باللعب المالي النظيف FAIR-PLAY FINANCIER خصوصا بعد إخطار نادي برشلونة الإسباني لهيئة المراقبة المالية للنوادي المعروفة إختصارا ب CFC كإختصار لعبارة L'INSTANCE DE CONTROLE FINANCIERS DES CLUBS .

في المجال الرياضي وفي مجال الشركات الرياضية على وجه الخصوص والتي يبلغ رأسمالها مليارات الدولارات كان لابد من حماية المساهمين فيها، ومن هنا وفي هذا المسعى والاتجاه ذهب الإتحاد الدولي لكرة القدم ومن وراءه الإتحاد الأوروبي لكرة القدم إلى ما يعرف باللعب المالي النظيف fair_ play financier

هذا الأخير يهدف إلى محاربة الفساد المالي المتمثل في : التلاعب في نتائج المباريات ،الجريمة المنظمة ، الحوكمة السيئة ،تحويل اللاعبين، البنية التحتية ، الرعاية ، الإعلام.

في سبتمبر 2009 قامت اللجنة التنفيذية للإتحاد الأوروبي لكرة القدم (UEFA) وذلك عندما قرر أعضاءها بالإجماع مجموعة من المبادئ والتصورات تعرف باللعب المالي النظيف من أجل التسيير الجيد للعبة.

هذا المسعى قد تم تبنيه والترحيب به من كافة العائلة الرياضية و الكروية على وجه الخصوص.

والأهداف التي يرجى تحقيقها هي:

- إدخال المزيد من الترشيد والعقلانية على نفقات الأندية الرياضية .
- منع إستنزاف خزائن الأندية بسبب الأجور الخيالية والتحويلات ، والحد من التضخم المالي.
- تشجيع الأندية على دخول المنافسة بالإعتماد فقط على مواردها الخاصة (التقليل من اللجوء إلى الإقتراض).
- تشجيع الإستثمار الطويل المدى في قطاع الشباب والرياضة،والمنشاة القاعدية.
- حماية المواهب الكروية على المدى الطويل .
- التأكد من أن الأندية تستطيع الوفاء بديونها في الآجال المحددة.

وافق الاتحاد الأوروبي لكرة القدم على قانون اللعب المالي النظيف في عام 2010 وبدأ تطبيقه بشكل رسمي في عام 2011. ومنذ ذلك الحين أصبحت مسؤولية الأندية الأوروبية في البطولات القارية كبيرة لجهة التعاقدات والصرف والأرباح في كل موسم كروي.

أولا : قواعد نظام اللعب المالي النظيف :

ومن أبرز سمات القانون هو مراقبة الأندية وكيفية دفع المستحقات وكيف تُحقق الأرباح المالية من دون تهرب منعاً للفساد.

ومنذ عام 2013 أصبحت الأندية الأوروبية مجبرة على خلق توازن بين المصاريف والأرباح، وبالتالي منعت الأندية من السقوط في الديون. وأعلنت هيئة الرقابة المالية للأندية CFC آنذاك عن منح سنة لكل فريق لتسوية أوضاعه المالية، وسيجري في كل عام دراسة مالية لكل نادٍ وإصدار تقرير خاص يكشف عن مداخيل ومصاريف النادي .

وبحسب القانون يحقُ لكل نادٍ أن يخسر نحو خمسة و أربعين مليون يورو سنوياً كحد أقصى على مدى ثلاث سنوات، ثم يصبح المبلغ المسموح بخسارته هو 30 مليون أورو ويجب تغطية هذا المبلغ بعد نهاية فترة السماح (ثلاث سنوات) من رئيس النادي أو مجلس الإدارة، وذلك منعاً لتراكم المبلغ ودخول النادي في أزمة مالية ترفع من حجم ديونه. في المقابل اعتبر الاتحاد الأوروبي أن الترويج والاستثمار في الملعب وملاعب التدريبات، بالإضافة إلى برامج تطوير الفئات العمرية، لا تدخل في حسابات اللعب المالي النظيف.

كذلك تم وضع رزنامة مبينة في الشكل التالي :

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الخسائر المسموح بها لكل نادي (مليون أورو)	45	45	45	30	30	30

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

1- العقوبات المقررة لمخالفين :

هناك عقوبات تتدرج من الأخف إلى الأشد وهي كالتالي

- إنذار AVERTISSEMENT
- غرامة AMENDE
- سحب نقاط RETRAIT DE POINTS
- عدم منح منحة المشاركات في البطولات الأوروبية NON-DISTRIBUTION DU PRISE MONEY
- المنع من تسجيل لاعبين جدد INTERDICTION DENRIGISTRE DE VEVEUX JOUEURS
- تقييد عدد اللاعبين المسجلين RESTRICTION DU MONBRE DU JOUEURS ENRIGISTRES
- إقصاء من منافسة أوروبية DISQUALIFICATION D'UNE COMPETITION EUROPEENNE EN COURS
- المنع من المشاركة في أية منافسة أوروبية لمدة محدودة EXLUSION DE TOUTES COMPETITIONS EUROPEENNES SUR UNE PERIODE
- سحب لقب أو منحة أوروبية RETRAIT D'UN TITRE EUROPEEN

لهذا وبناءا عليه في سنة 2014 عاقبت الهيئة المذكورة كل من نادي PSG و M SITY بمبلغ 60 مليون أورو لكل فريق وتم تعليق 40 مليون أورو ، وكذا تم تقليص عدد اللاعبين المسموح لهم بالمشاركة في دوري أبطال أوروبا لكل فريق إلى 21 لاعب بدل 25 لاعب، ومعلوم أن القوانين تسمح برفع العقوبات في حالة خرق جديد لقواعد اللعب المالي النظيف.

وفي حال خرق نادي كرة قدم القوانين فإن الاتحاد الأوروبي لا يقصيه من المنافسة فوراً بشكل مفاجئ، لكن تتم دراسة وضع الفريق من الألف إلى الياء وذلك لمعرفة أسباب خروجه عن القانون والأسباب التي أدت إلى وقوعه في الديون، وهناك كثير من العقوبات التي نص عليها القانون: إنذار، غرامات مالية، خصم للنقاط، حجز على الإيرادات، حظر على عدد اللاعبين الذين يمكن تسجيلهم في موسم واحد، إقصاء من المسابقات الأوروبية، تجريده من الألقاب(UEFA.com, 1998 - 2017) .

في حال قرر رئيس النادي إدخال الأموال إلى فريقه عبر شركة دعائية يمتلكها، فإن الاتحاد الأوروبي يُحقق في الأمر، وإذا لزم الأمر يطلب كشفاً مالياً مفصلاً من النادي لمعرفة القيمة الحقيقة للصفقة والأموال التي ستدُرها هذه الشركة للفريق المحدد.

وينصُ القانون على أن أي شركة دعائية يمتلكها رئيس النادي تُمثل نحو 30% من قيمة أرباح الفريق السنوية، لأنها تعتبر شركة فاعلة ومُمولة للنادي.

في المقابل كل فريق يُشارك في بطولة دوري أبطال أوروبا أو الدوري الأوروبي يحتاج إلى تصريح رسمي من الاتحاد الأوروبي، وهذا التصريح يشمل تقريراً مالياً مُفصلاً متعلقاً بقانون اللعب المالي النظيف، إذ يقدم كل فريق كل الأوراق والمستندات الرسمية وبحسب القانون فإن أي فريق يعاني من مشكلة الديون، يجب عليه أن يستوفي الشروط المطلوبة وحل مشكلة الديون سريعاً، لكيلا يجد نفسه خارج المسابقات الأوروبية، وهناك سقف مُحدد لكل فريق بحسب قوته المالية في السوق.

ولا يهدف هذا القانون لمنح الأندية الصغيرة فرصة للتفوق على الأندية الكبيرة، وذلك لأن السوق مختلف وكل فريق له خصائص مُحددة لا يمكن تغييرها. بل يهدف القانون لخلق توازن في القوى ومنح الأندية الصغيرة فرصة لتطوير العمل والإدارة وعدم التفكير في موسم واحد فقط، بل العمل على المدى الطويل والاستثمار من أجل منافسة الكبار في المستقبل.

يضع الاتحاد الأوروبي رقابة كبيرة على قيمة الصفقات واللاعبين المسجلين في كل نادٍ قبل كل موسم، إذ يعتمد "التشكيلة أ"، والتي يوجد فيها جميع اللاعبين الذين سيشاركون في البطولات الأوروبية

لهذا الموسم، ويجب ألا تكسر هذه التشكيلة قانون اللعب المالي النظيف وفقاً لسعر كل لاعب موجود في التشكيلة بحسب قيمة الصفقة التي دفعها الفريق.

وينصّ قانون اللعب المالي النظيف على ألا يجري الفريق صفقة بقيمة 200 مليون مثلاً وأرباحه لا تتخطى الـ 200 مليون، فهذا الأمر يُحدث خللاً كبيراً في سوق الانتقالات وتحقق الأندية الكبيرة ما تريد بسبب امتلاكها المال الوفير وعدم اكتراثها للقيمة التي سيدفعها في السوق ،مثلاً فريق حقق أرباحاً مالية في عام 2017 بنحو 500 مليون دولار أميركي، وعليه أن يدفع مصاريف لاعبين ومصاريف نادٍ وغيرها بنحو 350 مليون يورو، فإن الربح الصافي يكون نحو 150 مليون يورو، لا يمكن لهذا النادي التعاقد مع لاعبين بقيمة تتجاوز الـ 150 أو الـ 180 كحد أقصى (تُحدد قيمة الديون بحسب كل دوري وحسب كل نادٍ وقوته المالية في السوق)، وذلك لأنه في حال قرر شراء لاعبين بقيمة 200 مليون سيدخل في عجز بقيمة نحو 50 مليون يورو.

وفي هذا الإطار حقق باريس سان جيرمان في عام 2016، 578 مليون دولار أرباحاً بحسب مجلة "فوربس" الاقتصادية"، وسيدفع الآن نحو 222 مليون يورو لصفقة نيمار من دون احتساب الراتب السنوي والمنتفعات وغيرها، هذا عدا عن مصاريف الفريق ورواتب اللاعبين الآخرين، وهو الأمر المستحيل تحقيقه في ظل سقف يصل إلى 578 مليون فقط. وتحدثت وسائل الإعلام عن ثلاث طرق تجنب سان الجيرمان الدخول في أزمات مع الاتحاد القاري، وتعطي صفقة نيمار صبغة قانونية، دون أن تتسبب في أي خرق لقواعد اللعب المالي النظيف، وإن كان أحد الحلول يحتاج لتعاون من جانب الفريق الكتالوني .

وجاء الحل الأول عن طريق، روب ويلسون، خبير التمويل الرياضي في جامعة شيفيلد هالام، في تصريحات لهيئة الإذاعة البريطانية "قد يتفق الفريقان بعد إتمام الصفقة على دفع القيمة على أقساط حتى انتهاء قيمة عقده الأول مع الفريق المنتقل إليه."

وتابع "في حالة موافقة برشلونة فقد يدفع سان جيرمان 111 مليون يورو كدفعة أولى، على أن يتم دفع الأموال المتبقية على دفعتين من أجل تفادي أي مشكلة اقتصادية في السنة المالية المقبلة"، إلا أن هذا الأمر يتوقف على موافقة إدارة النادي الكتالوني، التي قد ترفض أي تفاوض مع سان جيرمان بعد خطف نجم هجوم البارصا.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

وعن الحل الثاني فسيكون دفع قيمة الشرط الجزائي إلى اللاعب عن طريق أحد رعاة باريس سان جيرمان في قطر، أو عن طريق أكثر من راع، على أن يسدد نيمار قيمة شرطة الجزائي للفريق الكتالوني، ويجنب الفريق المشاكل الاقتصادية، أو أن يتم التعاقد مع راع رسمي جديد يدعم خزينة النادي بمبلغ مالي ضخم لمعادلة الكفة بعد دفع قيمة اللاعب.

أما الحل الأصعب بالنسبة للفريق الباريسي، سيكون على الإدارة الاستغناء عن أكثر من لاعب بقيمة ما يعادل 110 ملايين، من أجل ضمان عدم انتهاك قواعد "اللعب المالي النظيف" التابعة للاتحاد القاري، خاصة أن قيمة صفقة نيمار ستتعدى حاجز الـ280 مليون يورو بعد إضافة الضرائب، وهو ما يعني إمكانية استغنائه عن أكثر من لاعب هام للغاية في صفوف الفريق، وهو ما قد ينال من قوة الفريق وقدراته على المنافسة لحصد الألقاب المحلية والقارية الموسم المقبل.

وبالعودة الى نادي PSG وبعد ملاحظة مداخيله المبينة في الشكل 01 (rapport)، ومداخيل ومصاريف النوادي العشرين الأغلى في أوروبا الشكل 02 .(rapport, cabinet deloitte etats financiers des clubs, 2011-2012)، وبغض النظر أن الصفقة كانت جد مربحة لفريق PSGباريس سان جيرمان ، لكن الذي لفت الأنظار هو أن الفريق لم يكن ضمن قائمة العشرين ومع ذلك قام بصفقة القرن وهذا ما أدى إلى حمى كبيرة حيث وصلت قيمت ما أنفقته النوادي الأوروبية إلى 6.37 مليار دولار في سنة 2017 .

بالرغم من أن القضية أخذت أبعاد سياسية خصوصا بعد دخول المال الخليجي على الخط حيث هناك أثرياء قطريون (QTA .QNB.Ooredoo.BeinSport) إستثمروا في النادي الباريسي ، وآخرون إماراتيون إستثمروا في نادي مانشيستر سيتي ، وطبعا هذا لم يعجب أطراف كثيرة (foot mercato, 2018).

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الشكل 01

	Chiffre d'affaires		Résultat net		
	2009-2010	2010-2011	2009-2010	2010-2011	Aggrégation
Real Madrid	438,6	479,5	24,0	31,6	55,6
FC Barcelone	398,1	450,7	-79,6	-9,3	-88,9
Manchester United	349,8	367,0	-32,2	11,3	-20,9
Bayern Munich	323,0	321,4	2,9	1,3	4,2
Arsenal	274,1	251,1	74,4	13,9	88,4
Chelsea	255,0	249,8	-86,5	-74,9	-161,4
Milan AC	235,8	235,1	-9,8	-69,8	-79,6
Inter Milan	224,8	211,4	-69,0	-86,8	-155,8
Liverpool	225,3	203,3	-24,3	-55,4	-79,6
Schalke 04	139,8	202,4	5,2	4,9	10,1
Tottenham	146,3	181,0	-8,1	0,8	-7,3
Manchester City	152,8	169,6	-148,0	-218,6	-366,6
Juventus	205,0	153,9	-11,0	-95,4	-106,4
Olympique Marseille	141,1	150,4	-0,4	-14,7	-15,1
AS Roma	122,7	143,5	-22,0	-30,8	-52,8
Borussia Dortmund	105,2	138,5	-2,8	9,5	6,7
Olympique Lyonnais	146,1	132,8	-35,1	-28,0	-63,1
Hamburger SV	146,2	128,8	ND	-4,9	-4,9
FC Valence	99,3	116,8	0,2	0,2	0,4
Naples	95,1	114,9	0,3	4,2	4,5

الشكل 02

لكي نكون موضوعيون فيجب أن نفحص المعطيات جيدا، فبعد تطبيق مبادئ اللعب المالي النظيف تم تقليص نسبة التأخر في سداد الديون إلى حدود 80 ٪ وخسائر مجموع الأندية الأوروبية نزلت من مبلغ 1.7 مليار أورو سنة 2011 إلى حدود 286 مليون أورو سنة 2016 و نعتقد أن هذا أكبر دليل على النجاح الباهر لهذا المخطط .

أما في أفاق 2018 فقد أكد إلكسندر سفيرن رئيس UEFA أن هيئته بصدد اتخاذ بعض التدابير في إطار Fair-Play Financier 2.0 وأنه ليس مقبولا أن نادي من الأندية الإيطالية يمتلك عقود 103 لاعب محترف .ومن بين ما يمكن فعله هو الحد من الفرق بين المصاريف والمداخيل إلى حدود 100 مليون أورو وإذا أخذنا نادي PSG كمثال فهو أنفق 420 مليون أرو وبالتالي يجب عليه أن تكون مداخيله في حدود 320 مليون ارو كحد أدنى ،كذلك تحديد عدد اللاعبين ب25 لاعب لكل نادي كتدبير من تدابير منع الإحتكار .

1 – بعض حيل الأندية للتهرب من تدابير اللعب المالي النظيف:

معروف انه لإحتساب ميزانية النادي يجب النظر إلى المداخيل والمصاريف والذي يكون كما يلي :

أ– وعاء مداخيل ومصاريف النادي :

المداخيل هي :

- عائدات من بث المباريات
- بيع التذاكر
- عائدات تسويقية مثل بيع القمصان والقبعات والكرات
- تمويل ورعاية
- منح من UEFA في حالة المشاركة في البطولات الأوروبية

النفقات هي:

- مبالغ صفقات جلب اللاعبين الجدد
- كتلة الأجور أجور كل من اللاعبين ، المدربين،رؤساء الأندية،عمال النادي

ما لا يدخل في النفقات هي النفقات المخصصة ل:

- الفريق النسوي
- الفرق الشبانية
- تهيئة مراكز التدريب

لأنها نفقات بسيطة

- مصاريف بناء ملاعب جديدة

لأنها مصاريف وإستثمارات طويلة الأمد لا يعقل أن يقوم بها النادي إلا إذا كان في صحة مالية جيدة.

ب- تقنيات محاسبية مثل تقنية إهتلاك دين اللاعب L' amortisation joueur

نادي PSGجلب اللاعب نيمار بمبلغ 222 مليون أورو وراتب سنوي يقدر ب 36 مليون أورو بعقد لمدة 05 سنوات .

الموسم	مبلغ الصفقة سنويا	الأجر سنويا	المجموع
2018/2017	44 مليون أورو	36 مليون أورو	80 مليون أورو
2019/2018	44 مليون أورو	36 مليون أورو	80 مليون أورو
2020/2019	44 مليون أورو	36 مليون أورو	80 مليون أورو
2021/2020	44 مليون أورو	36 مليون أورو	80 مليون أورو
2022/2021	44 مليون أورو	36 مليون أورو	80 مليون أورو

إذن ما يلاحظ أن الذي يظهر في الحسابات السنوية للنادي الباريسي هو مبلغ 80 مليون أورو أي مبلغ الصفقة 222مليون / عدد المواسم ونضيف لها الأجر السنوي للاعب نيمار نجد خزينة النادي تتكبد سنويا 80 مليون أورو وهو مبلغ بعيد جدا عن 222 مليون أورو.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

الخاتمة

نلاحظ أن قرار بوسمان حقق ثورة كبيرة في مجال كرة القدم الأوربية من حيث القفزة النوعية في سوق الانتقالات كما حقق طفرة في مجال التكوين ، لكن جلب على الرياضة الكثير ممن يصطادون في المياه العكرة وجلب المال الفاسد بل أصبحت الرياضة هي الميدان المفضل لغسيل الأموال، لذلك جاء نظام اللعب المالي النظيف ليصحح بعض الإختلالات التي حصلت .

لذلك نقترح مايلي :

- إتخاذ كل التدابير من أجل تشجيع الإستثمار في المجال الرياضي وذلك بحماية المستثمرين لا سيما الصغار منهم.
- إعطاء دور كبير لجمعيات الأنصار وتشجيع الأنصار على أن يشتروا أسهم في النادي مع إعطاءهم إمتيازات بهدف منع العنف في الملاعب وتشجيع الروح الرياضية ، لأن كل عقوبة مالية للنادي هي خسارة للمستثمرين.

تفعيل آليات الحوكمة والشفافية وتشجيع العمل بنظام VIP وهم من لهم كراسي محجوزة دائما في الملاعب ، والعمل على نشر ثقافة الفرجة وتحويل المتفرجين إلى أنصار والأنصار إلى مساهمين.

CONCLUSION

We note that Bosman's decision achieved a great revolution in the field of European football in terms of a qualitative leap in the transfer market and also achieved a breakthrough in the field of training, but brought on the sport a lot of those who fish in troubled waters and brought corrupt money, but sport became the preferred field for money laundering, so the financial fair play system came to correct some of the imbalances that occurred.

So we suggest the following *:*

- Take all measures to encourage investment in the sports field by protecting investors, especially small ones.
- Giving a major role to Ansar associations and encouraging supporters to buy shares in the club while giving them privileges in order to prevent violence in stadiums and encourage sportsmanship, because every financial penalty for the club is a loss for investors.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

Activating governance and transparency mechanisms and encouraging the work of the VIP system, who have chairs always reserved in the stadiums, and working to spread the culture of spectator and transform spectators into supporters and supporters into shareholders .

Bibliography List

1. **Books** :

1-FREDERIC.BUY.JEAN-MICHEL.MARMAYOU .DIDIER PORACCHIA.FABRICE RIZZA , DROIT DU SPORT ,L G D J.EDITION 200.

2-Traité instituant la Communauté Economique Européenne(1962).

2. **Journal article** :

1-Jean-Remi cognard(2012),contrats de travail dans le sport profissionnel,jurisport(hors-série),juris edition.

2-Règlement du statut et du transfert des joueurs,FIFA.

3-cabinet Deloitte . états financiers des clubs, Deloitte (2011,2012).

3. **Internet websites**:

1-©UEFA.com (1998-2017)

2-cabinet Deloitte .COM.Rapport.

3-Foot Mercato/Revue Electronique(2018), www.Foot Mercato.net

مجلة الحكمة للدراسات والأبحاث المجلد 04 العدد 04 (18) 2024/07/15
ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

The European model in the fight against corruption in sports work contracts and the conversion of players between the decision of Bosman and Financial Fair Play Fairplay Financier de l'UEFA

HAIRECH Noureddine [1]
[1] Faculty of Law and Political Science - Mascara University
Hairechnou@univ-mascara.dz
Ouzguir Mohamed [2]
[2] Faculty of Law and Political Science - Mascara University
mohamed.ouzguir@univ-mascara.dz

Abstract:

This article aims to clarify and clarify to what extent the European model in the fight against corruption in the field of sports is optimal compared to the rest of the other continental federations, especially since Bosman's decision is considered a bomb that blew up the sports market, especially with regard to the high amounts of player transfers, and the number of deals concluded per year, especially the recognition issued by the European Court of freedom of movement of players as workers in the European space, and that with the approach of the end of each season, and the solutions of When European sports clubs will submit their accounts, officials of most are worried, if not terrified, by the guillotine of the Financial Fair Play system.

Therefore, this system is very effective and has proven its effectiveness since its implementation in 2010 until now, especially what was raised about the contracts of the French team PSG with the recruitment of Brazilian player Neymar and Bougba, and about the entry of corrupt money into the deal.

Keywords: player, organization, football, contract, sports club.